دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة عن طريق المصارف الاسلامية

طالب الدكتوراه في الاقتصاد: مالك فيصل المسالمة

إشراف الاستاذ الدكتور: محمود زنبوعه

قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملخص

استهدف هذا البحث تقصّي دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة؛ من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة ودعم مشروعاتها، وتوسيع انتشارها خاصة بعد ظروف الحرب التي مرت بها الجمهورية العربية السورية على وجه الخصوص المناطق الريفية ومنح العناية الخاصّة لدور المؤسسات المالية الإسلامية وصِيَغ التمويل الإسلامي في هذا المجال، وبالتركيز على تمويل المشروعات الصغيرة نظراً لأن مشكلات التمويل والتوجيه تمثل أهم ما تواجهه تلك المؤسسات من صعوبات ومشكلات، إضافة الى إمكانية الدعم عبر صيغ قد تكون اقل تكلفة من القروض المباشرة و أعباء المنح التي قد تقدمها الدولة.

وتوصل الباحث، استنادا إلى المعطيات المالية والبيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والبيانات الخاصة بالبطالة في سورية، مع الاعتقاد بان للمشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في قدرتها على الحد من مشكلة البطالة.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصغيرة، البطالة، التمويل الإسلامي.

Abstract

This research aimed to investigate the role of small enterprises in addressing the problem of unemployment; through financing small and micro enterprises, supporting their projects, expanding their spread, especially after the war conditions experienced by the Syrian Arab Republic, especially rural areas, and giving special attention to the role of Islamic financial institutions and Islamic finance formulas in this field, and focusing on financing small and micro enterprises, given that the problems of financing and guidance represent the most important difficulties and problems faced by these institutions. In addition, the possibility of support through formulas may be less expensive than direct loans and the burden of grants that may be provided by the state.

Based on financial data, data on small and micro enterprises, and data on unemployment in Syria, the researcher concluded with the belief that small enterprises have an active role in their ability to reduce the problem of unemployment.

Keywords: Small and Micro Enterprises, Unemployment, Islamic Finance.

مقدمة:

تُعدّ البطالة من المشكلات التي تعاني منها غالبية اقتصادات العالم بدرجات متفاوتة، والتي تشكل ضغطاً على الدولة لاتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهتها، خاصة البطالة الإجبارية، التي تُعدّ تحدياً خطيراً للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم الإجراءات التي تتبناها الدول، محاولة تفعيل التمويل المصرفي؛ بهدف إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة تساعد في الحد من مشكلة البطالة، بعدما أثبت الواقع العملي أن طبيعة النظام المصرفي التقليدي –الذي يشترط توافر الضمانات الكافية في تقديم تمويلاته واعتماده على الفوائد العالية، ووجود مخاطر كون المصارف الحكومية قد تعرضت لمخاطر الحرب أكثر من المصارف الخاصة، إضافة الى التقليل من عبء الالتزامات وادخال أنماط جديدة من التمويل.

أمام هذا الواقع، تقدم المؤسسات المالية الإسلامية أفضل الحلول لهذه المشكلة، والمتمثل في نظام التمويل بصيغ إسلامية الذي يؤكد على دور العنصر البشري في النشاط الاقتصادي، وذلك بتلاقي عنصري العمل ورأس المال، حيث تمكن هذه الصيغ الراغبين في الاستثمار من الحصول على التمويل اللازم لقيامهم بمشروعات مختلفة، حتى لو لم تتوافر فيهم الشروط التقليدية السابقة.

وعلى الصعيد المحلي، تمثّل مشكلة البطالة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري منذ عقود، لذا يتوجب العمل على إيجاد السبل للتصدي للبطالة حتى لا تتفاقم هذه المشكلة.

وهنا يبرز دور المنشآت الصغيرة التي تقوم بأدوار اقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية، في مختلف بلدان العالم ، بل تكاد هذه المنشآت تشكّل العمود الفقري للغالبية العظمى من اقتصادات تلك الدول.

وتبرز الحاجة إلى دعم المشروعات الصغيرة وتنميتها، وتطويرها، في خدمة الاقتصاد ككل، ولأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة من بينها، المرونة في استجابة تلك المشروعات، ومقدرتها على مواجهة مشكلات البطالة بتكاليف اقل من المشروعات المتوسطة والكبيرة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة أهمها:

- بيان دور واهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التصدي لمشكلة البطالة.
- اظهار دور صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية كوسيلة اقل تكلفة من القروض.
- التوجه في الاهتمام بمراكز التدريب المهني والحرفي تحت رعاية الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح.

مشكلة البحث:

تستحوذ المشروعات الصغيرة على الاهتمام الكبير لدى الكثير من دول العالم، وذلك بسبب دورها الأساسي في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي في الدول النامية، ومنها الجمهورية العربية السورية، متردٍّ، ومعدلات النمو تكاد ان تكون معدومة بسبب الحرب، والبطالة في تزايد مستمر وبالمقابل، نلحظ نجاح الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عال من التنمية الاقتصادية؛ من خلال تبني سياسيات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم تلك المشروعات في محاولةٍ منها للقضاء على البطالة والحد من الفقر.

وتُمثِّل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي يهدف الباحث لمعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على **الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في معالجتها لمشكلة البطالة.**

حدود البحث:

تتمثل الحدود الزمانية والمكانية ومستويات التعميم في هذا البحث بالآتي:

- زمانياً: تغطي بيانات البحث، زمنياً، الفترات المتفاوتة المبيّنة في كل حالة على حدى، حسب توافر البيانات والمعطيات، من عام 2015حتى العام 2020.
- مكانياً: تغطي بيانات البحث، مكانيا، ما توافر للباحث من بيانات على مستوى الجمهورية العربية السورية ككلّ، وعلى مستوى المحافظات، عند الحاجة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية، وتحقيق النتائج التي بنيت لأجلها والتي من بينها توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل كوسيلة للتقليل من البطالة والاستفادة من الموارد المتاحة.

إضافة الى التوجه الى القطاع الأقل تكلفة وهو قطاع المشاريع الصغيرة ، والاستفادة من الدول المشابهة لاقتصادنا في سورية.

منهجية البحث:

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي في خدمة أهدافه، وللإجابة عن أسئلته، بالاستناد إلى البيانات والمعطيات الخاصة بالمشروعات الصغيرة في سورية، ومقابلتها بالبيانات الخاصة البطالة في سورية، ومحاولة تمكين ودعم دور مؤسسات التمويل الإسلامي في مواجهة مشكلة البطالة في سورية.

أسئلة البحث:

تتلخص الأسئلة الرئيسة في هذا البحث، بالآتي:

1- ما الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة في التصدي لمشكلة البطالة؟
2- ما أهمية مؤسسات التمويل الإسلامية في دعم المؤسسات والمنشآت الصغيرة؟
3- لماذا يجب أن تتحمل المؤسسات المالية الإسلامية مسؤولية دعم المشروعات الصغيرة كخطوة أولى في سورية خصوصاً؟

الدراسات السابقة:

فيما يأتي عرض لعدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع هذا البحث:

1- ناصر وآخرون[1] (2011) مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفية الإسلامية في توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة، وتوصل البحث في ان المؤسسات عند قيامها بالدور التمويلي فهي تحل مشكلة أصحاب المهارات الفردية من توفير التمويل اللازم لإنشائها و استمرارها في العمل.

2- الأسرج[2] (2010) اظهر في بحثه من أن عدم التشغيل هو اهم الصعوبات التي تواجه عمليات التنمية في البلدان و خاصة دول العالم الثالث كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، واستند البحث إلى الدور الرئيسي للمشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل، إلى جانب إسهامها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة.

3- السميرات[3] (2009) تناولت الدراسة المشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة و تم تحديد المشكلات التي تواجه قوة العمل في عدم توافر راس المال الكافي للقيام بالمشاريع الإنتاجية و اللجوء الى عبء التكاليف المرتبطة بالإفراض و الفوائد و صعوبة الكفالات، إضافة الى عدم القدرة في الدخول الى الأسواق المنافسة.

4- مأسوس وآخرون[4] (2006) تم في هذه الدراسة بيان مفهوم المشروعات الصغيرة ومكوناتها، و واقع العمل المحيط بهذه المشروعات و السوق المنافسة، وصعوبة نشوء هذه المشروعات و تطورها في حال ضيق الموارد المالية، و ان من اكثر الصعوبات هو عدم وجود متدخل إيجابي عدى القروض في مساعدة المشروعات الصغيرة.

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في:

- تم هذه الدراسة الربط بين مشكلة البطالة وإمكانية المعالجة المستندة إلى بيانات ومعطيات حول الواقع السوري.
- قدّمت هذه الدراسة مقترح للمصارف الإسلامية في مدى إمكانية معالجة البطالة ضمن الظروف والإمكانيات الراهنة.
- تم في هذه الدراسة تناول البيانات الإحصائية في موضوع البطالة، عبر المشروعات الصغيرة؛ فتصبح علاقة التناسب عكسية بين معدلات البطالة، والمشروعات الصغيرة.

الفصل الاول: المشروعات الصغيرة

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة وخصائصها

المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغّل بين فرد إلى أربعة، وبما يتناسب والواقع السوري[5].

للمشروعات الصغيرة دور أساسي في اقتصاديات الدول التي حققت تطورا أساسياً وهاماً وخاصة في مجال الصناعات الفردية، وتميزت هذه المشروعات بخصائص وميزات جعلت منها مفتاح نجاح في تطبيقاتها، لا سيما تحقيق العدالة في المجتمع وإعادة توزيع الدخل"[6].

مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة

من الميزات الأساسية للمشروعات الصغيرة[7]:

1- السهولة في التأسيس: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وتعتمد على عدد قليل من الافراد وتتعدد أنشطتها في الاقتصاد خاصة الصناعة.

2- القدرة على الابتكار والتجديد، وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من قِبل الأفراد.

3- تتميز تلك المشروعات بجودة الإنتاج.

4- قلة تكاليف في التدريب.

المبحث الثاني: فكرة القروض للمشروعات الصغيرة

تعود فكرة القروض في المشروعات الصغيرة لدى غالبية البلدان العربية حديثة العهد ففي بدايات تسعينيّات القرن الماضي فقد تم انشاء مكتب تشغيل الشباب، و هيئة مكافحة البطالة حتى العام 2009 وتمّت تلبية الطلب على منتجات التمويل متناهي الصغر وخدماته بنسبة اكثر من 10% ، ولاسيما أن القطاع المالي يفضل التركيز على قطاع السوق الأغنى لأن الربحية فيه اعلى من المخاطرة[8] و تم تحويل تسمية مكتب مكافحة البطالة في سورية الى هيئة تمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة لاستمرارية دعم المشروعات و لاسيما ذات المجال الصناعي الخفيف والزراعي والحيواني.

الفصل الثاني التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة

المبحث الأول: تعريف وأهداف التمويل في المصارف الاسلامية

التمويل:

يعرّف التمويل توفير السيولة اللازمة لإنشاء أي مشروع يمكن ان بدر دخلاً يكفي لأصحاب العمل"[9].

التمويل الإسلامي:

هو "نوع من التمويل يستند الى أساليب و صيغ التمويل في المشروعات المتوافرة في المصارف الاسلامية"[10].

والتمويل الإسلامي هو عبارة عن " تمويل لمشروع وفق صيغ التمويل في المصارف الاسلامية، مثل عقود المرابحة والمشاركة، أو الإجارة، أو الاستصناع، أو السلم، أو القرض"[11].

أهداف التمويل الإسلامي:

إن الهدف من أي تمويل هو إيجاد توظيف للمال، و وجدنا ان أقل أساليب التمويل عبئاً هي صيغ التمويل المقدمة من المصارف الإسلامية، وهذا بالتالي يسهم في توفير فرص عمل أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشروعات صغيرة تفيد المجتمع[12].

و تقدّر احتياجات المنطقة العربية لتلبية الطلب على التمويل المشروعات الصغيرة بحسب تقرير "التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه" الذي أصدره صندوق النقد العربي في العام 2010 بنحو 4 مليارات دولار كما جاء في التقرير أن "الوطن العربي يعدّ من أقلّ الأقاليم اعتماداً على آلية القروض الصغيرة والقصيرة الأجل في مجال مكافحة الفقر"، وأن "عدد الفقراء الناشطين اقتصادياً في البلدان العربية كان قد بلغ حتى نهاية العام 2007 نحو 2.2 مليون عميل، بمحفظة قروض مقدارها 900 مليون دولار وتشير تقديرات التقرير إلى وجود فجوة انتشار مقدارها (19) مليون شخص مؤهل للحصول على خدمات التمويل الأصغر ويسعون للحصول عليه[13].

دور البنوك الإسلامية:

يمكن تلخيص أهمية البنوك الإسلامية، في:

1. القيام بدور بديل للمصارف التقليدية.
2. الاستفادة من المدخرات واستثمارها.
3. تمويل التجارة ذات الحجم المحدود.
4. القيام بالأعمال الخدمية للأفراد.
5. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: فالتمويل عبر الصيغ الموجودة في المصارف الإسلامية مثل المشاركة والمرابحة والإجارة وغيرها من أساليب التمويل الإسلامية يزيد في توظيف الأيدي العاملة، يسهم في حل جزء من مشكلة البطالة المتزايدة[14].

ولعلّ هذا كله يأتي بالتزامن مع تجميع أقصى قدر من المدخرات و يشجع في استثمارها لدى المدخرين في المصارف الإسلامية عن طريق الاستثمار بدل من تراتبية الفوائد و اعبائها في المصارف على المستثمرين[15].

كما أن المصارف الإسلامية تعمل على توفير التمويل للنشاطات الأكثر نفعا و الأقل تكلفة [16]، وخاصة القيام بتنمية مشاريع الحرفيين والمشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها داعماً ومشاركاً في المجتمع[17].

المبحث الثاني: تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة:

توجهت الدول النامية والمتقدمة في إقامة قاعدة واسعة من المشروعات الصغيرة لتعزز دورها الاقتصادي والاجتماعي، وفيما نستعرض بشكل موجز بعض هذه التجارب:

التجربة التونسية:

انشئ البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة، وتم تمويل المشروعات الصغيرة من التجارب الرائدة و برأس مال ممول من المال الخاص، والعام وكان من أبرز أهداف البنك، المساهمة في معالجة البطالة ودعم أصحاب المهن والحرف وحاملي الشهادات المهنية و الجامعية؛ عن طريق منحهم تمويل صغير يناسب مشروعهم[18].

وأنشئ الصندوق الوطني للتشغيل عام 2000، وكانت مهمته تدريب التدريب والتأهيل كما تم إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003، ومهمته ضمان الأشخاص الغير قادرين على توفير الضمانات اللازمة عند تمويل مشروعاتهم. كما تم إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع الصناعية المتميزة في مجال التكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال والطاقة البديلة[19].

تجربة في البلدان المتقدمة

تستخدم الصناعات الصغيرة طرقاً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بكثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصادات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي، وبنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلى في إنجلترا، وبنسبة 51% من إجمالي الناتج المحلى في الولايات المتحدة الأمريكية. ودولة مثل الولايات المتحدة يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يسهم في توليد حوالي 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص، كما تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي، وتمد 67% من العاملين بفرص العمل والتدريب الأولي[20].

وفي اليابان، تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني، حيث تمثل حوالي 99.4% من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان[21].

وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب العمالة، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي الدول النامية. حيث نجد أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة[22]. والجدول (1) يبين إسهام المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في الاقتصادات الصناعية خلال عامي 2005/2004.

الجدول (1) إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في الاقتصادات الصناعية خلال عامي 2005/2004

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة	إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأميركية	%53.7	%48.0
ألمانيا	%65.7	%34.9
بريطانيا	%67.2	%30.0
فرنسا	%69.0	%61.8
إيطاليا	%49.0	%40.5
اليابان	%74.8	%27.1

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، أيلول/ سبتمبر 2006، ص4.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية

تُقدم دراسة لدى المكتب المركزي للإحصاء بسورية [23] عدداً من المعطيات الهامة، التي يمكن إيجازها بأن الحكومة السورية أولت جهودا لتأسيس هيئات متنوعة تُعنى بتمويل قطاع المشروعات الصغيرة ودعمها، إذ يعمل في سورية عدد من المنظمات غير الحكومية التطوعية تساهم في تقديم برامج الدعم الفني، والتمويل لهذه المشروعات، إضافة إلى المؤسسات الحكومية المستقلة العاملة في هذا النشاط مثل هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أما توزيع المنشآت السورية بين مشروعات صغيرة ومتوسطة، فيبينه الجدول (2):

الجدول (2) تصنيف المنشآت الاقتصادية السورية حسب حجم العمالة للسنوات 2007-2009[24]

تصنيف المنشآت	التصنيف حسب عدد العمال	عدد العاملين 2007	عدد العاملين 2008	عدد العاملين 2009	نسبة العاملين %	عدد المنشآت 2007
صغيرة	5-19	84214	99969	113618	12.0	4519
متوسطة	20-49	54159	100804	104150	11.0	1812
متوسطة	50-99	41331				201

ومن الملاحظ أن نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة تقارب (89%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص من اجمالي القروض الممنوحة للعاطلين عن العمل.

كما يُلاحَظ أن المشروعات الصغيرة في سورية تسهم بحوالي 30% من مجمل الإنتاج المحلي الصناعي، وتستوعب نحو 35% من إجمالي قوة العمل في البلاد[25].

وتعدّ سورية من الدول التي سعت الى تمويل المشروعات الصغيرة بعد الاستفادة من التجربة التونسية والمصرية، وكذلك بمقارنة عدد المقترضين إلى السكان فيما قبل الحرب في سورية، ويلاحظ أن حجم القروض المخصصة للتمويل في سورية للفترة 2006–2009 قد نما بمعدل 10.3% سنويا، فارتفع إلى 162.5 مليون ليرة سورية بنهاية عام 2009، كما زادت القروض الفعّالة بمعدل 21.8% سنويا، فارتفع إلى حوالي 176 ألف قرض بنهاية عام 2009. أمّا فرص العمل الفعليّة المتولدة من المشروعات الممولة، فقد تراجعت إلى حوالي 45500 فرصة عمل مع نهاية عام 2009، بمعدل تراجع بلغ (3.4%) سنوياً[26].

ويبدو ضرورياً تناول المؤشرات السورية ذات الدلالة، وهي مؤشرات تتّصل مباشرة بالدور الذي يجب أن تقوم به المشروعات الصغيرة، في مواجهة مشكلة البطالة، على وجه الخصوص.

وفي هذا الاتجاه، إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما يزيد على 95% من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، الأمر الذي وضع سورية في الطموح للوصول الى مراتب الدول العربية المشابهة في الإقليم والطبيعة الاقتصادية مثل الأردن في التي اخذت المرتبة الثالثة عربيا بعد مصر والمغرب (بيانات 2011 –شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل). التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر).

ومن المعطيات ذات الدلالة الهامة، أن متوسط كلفة توليد فرصة عمل جديدة في المشاريع الصغيرة بلغ حوالي 40%حتى العام 2009، مقارنة بنسبة فرصة العمل لدى القطاع العام، ووفقا لممسوحات دائرة الإحصاءات لدى المكتب المركزي للإحصاء في سورية، فان عدد العاملين في المشروعات الصغيرة ما نسبته 38.4% من مجمل العاملين السوريين (363.6 ألف عامل في هذه المشروعات للعام 2009)، بينما توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة 23% من العاملين فقط، كما أن المشروعات المتوسطة تحتاج إلى منتجات وبرامج تمويلية مختلفة[27].

العمالة والبطالة

البطالة: يُعرف العاطل عن العمل بأنه القادر على العمل ويرغب بالعمل ويبحث عن عمل عند مستوى أجر ملائم لسد حاجاته الاساسية لكنه لا يجده"[28].

تعدّ البطالة من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد السوري وسوق العمل، حيث تفاقمت مشكلة البطالة في الفترة الماضية نتيجة لعوامل من أهمها التحولات الديموغرافية التي أدت إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل والناتج عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف الملائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين متطلبات سوق العمل، تزاحم العمالة في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور خصوصاً في الأونة الاخيرة نتيجةً للحرب في سورية.

ومن أهم سمات البطالة في الاقتصاد السوري أنها بطالة سلوكية ناجمة عن عزوف السوريين عن الانخراط في بعض المهن المتاحة نتيجة النظرة الدونية لها، وأنها بطالة هيكلية تمثل شريحة من القوى العاملة لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة، بالإضافة إلى وجود بطالة بسبب الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وعدم توافر البيانات عن فرص العمل المتوفرة.

يبين الجدول (4) معدّلات البطالة في سورية منذ العام 2000 حتى نهاية العام 2020[29].

الجدول (4) معدلات البطالة في سورية للفترة من بداية 2000 – نهاية 2020

المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	عنوان المسح مسح قوى العمل والبطالة مع الدخل في عام
19.7	36.7	16.8	2000
15.8	29.4	13.6	2001
15.3	29.4	13.0	2002
12.8	21.9	11.3	2003
14.4	28.5	11.7	2004
14.4	26.1	12.1	2005
11.6	21.6	9.8	2006
13.7	21.0	12.3	2007
14.7	20.6	13.7	2008
15.3	21.9	14.0	2009
14.5	20.8	13.4	2010
12.5	16.5	11.8	2011
14.8	25.9	12.8	2012
14.0	25.0	11.9	2013
13.1	25.6	10.3	2014
12.7	24.4	10.1	2015
12.9	24.1	10.3	2016
12.5	21.7	10.4	2017
12.9	21.2	11.0	2018
12.2	19.9	10.4	2019
12.6	22.2	10.6	2020

ولعل من الجدير ملاحظته، وجود خلاف بين موضوعية نسب البطالة وأرقامها في المصادر المختلفة.

فمثلاً تشير تقارير وزارة العمل أن نسبة البطالة كانت عام 2000 (3.4%) في حين كانت أرقام مسح القوى البشرية لسنة 2000 تقدم نسبة 19.7%، و هذا ما يشير الى ضرورة اعتماد معايير واحدة لتصنيف مقاييس البطالة و تعريفها مع الدخل والنمو السكاني.

وفيما يخص عدد السكان السوريين النشيطين اقتصادياً ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر، يبين الجدول (5) النسب المئوية لتوزع القوى العاملة في سورية وسطياً من عام 2000 و لغاية 2020 حسب فئات العمر والجنس، كما يبين الجدول (6): النسب المئوية لتوزع المشتغلين في سورية وسطياً من عام 2000 و لغاية 2020 حسب الجنس والمستوى التعليمي[30].

الجدول (5) النسب المئوية لتوزع المشتغلين في سورية وسطياً من عام 2000 ولغاية 2020 حسب فئات العمر والجنس

فئات العمر العريضة	ذكر Male	أنثى Female	المجموع Total
19-15	3.4	0.6	2.9
24-20	12.8	9.8	12.4
39-25	48.8	62.6	51.0
54-40	28.8	25.6	28.3
64-55	4.9	1.2	4.4
+65	1.3	0.1	1.1
النسبة	**100.0**	**100.0**	**100.0**

الجدول (6) النسب المئوية لتوزع المشتغلين في سورية وسطياً من عام 2000 ولغاية 2020 **حسب الجنس والمستوى التعليمي**

فئات العمر العريضة	ذكر Male	أنثى Female	المجموع Total
أمي	1.3	0.9	1.2
أقل من ثانوي	55.7	12.6	48.9
ثانوي	13.5	7.9	12.7
معهد متوسط	8.7	21.9	10.8
إجازة جامعية فأعلى	20.8	56.7	26.4
النسبة	**100.0**	**100.0**	**100.0**

أما الوضع الراهن فيما يخص العمالة والبطالة، فلعل أحدث البيانات التي تصفه، تتمثل في معطيات مسح المكتب المركزي للإحصاء وفق تقاريره للمناطق التي استطاع الحصول فيها على البيانات بسبب الأوضاع الراهنة في سورية[31]، فقد أشارت النتائج إلى أن 1.2% من المتعطلين هم أميون، وأن 48.9% من المتعطلين هم من كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي، في حين كانت النسبة المتبقية 49.9% من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، وسجل معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15–19 سنة و20–24 سنة، حيث بلغ 34.3% و27.2% لكل منهما على التوالي. وبلغت نسبة المشتغلين من مجموع السكان ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر 34.2%، وتركز 62.7% من المشتغلين الذكور في الفئة العمرية 20–39 سنة، وبلغت النسبة للإناث 73.6%، وكانت المؤهلات العلمية لحوالي نصف المشتغلين أقل من الثانوي و13% ثانوي، و38.3% أعلى من الثانوي. وأظهرت نتائج مسح قوى العمل والبطالة أن 5.8% من المشتغلين الذكور يعملون في المهن ذات المهارات الاولية، في حين بلغت نسبة العاملين في المهن ذات التخصصات 16.3%

و18.6% لكل منهما على التوالي. وتركز حوالي 55.8% من المشتغلات الإناث في مهنة المختصات و13% في مهنة الفنيين[32].

ويمثّل الريف السوري محوراً بارزاً في أي عمل جاد للحد من مشكلة البطالة. كونها تحوي على مخزون هائل من القوى البشرية منتجة وتدعم المشروعات الصغيرة بقوة ان توفر لها التمويل اللازم.

وللحد من مستوى ومعدلات البطالة المرتفعة فان الامر يحتاج الى برامج التوعية الوطنية، ودعم المواد الغذائية، وتوفير الخدمات الصحية المناسبة خاصة في ظل ظروف ما بعد الحرب ومرحلة إعادة الاعمار، والتعويض الناجم عن تغيير أسلوب العمل، وتوفير الضمان الاجتماعي، والمساهمة في الحد من الهجرة.

وبالمساءلة هل يمكن انشاء مصرف إسلامي متخصص بتمويل المشروعات والصغيرة أساساً، ولو بنسبة من مبلغ الأموال المدخرة لدى مؤسسات القطاع العام غير المشغولة كأموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية او غيرها من المنشآت؟

إن مثل هذا المصرف المتخصّص أساساً بتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة، يستطيع تحقيق نتائج أفضل في الحد من البطالة، بالمقارنة مع ما قدّمته المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة في سورية طوال سنوات السابقة.

أهم صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة:

من أهم الصيغ المتاحة لدى المصارف الإسلامية، أو غيرها من المؤسسات التي تتيح تقديم التمويل في صِيغ إسلامية، لتمويل المشروعات نجد:

- **التمويل بصيغة المشاركة**: ونذكر أهمها:

– **المشاركة في صفقة معينة**: وهي المشاركة بين المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في عملية تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد مادة ما، وتنهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح المحقق.

– **المشاركة الدائمة:** وهي المشاركة للمصرف في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل محدد لانتهاء هذه الشراكة، أي تعرف بالمشاركة طويلة الأجل.

- **المشاركة المتناقصة**: وهي مشاركة المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد فترة المشارة و تاريخ إنهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع في المستقبل، وتصفى حقوق كل طرف بعد نهاية هذا التاريخ ويخرج المصرف من المشاركة[33].

- **التمويل بصيغة المضاربة**[34]: يقدم المصرف المال و يقدم صاحب المشروع عمله وخبرته، و تتم المكافأة بين صاحب المشروع على عمله في حصوله على حصته من الأرباح (اذا تحقق الربح) وفق نسب محددة سلفاً. وفي حالة الخسارة، يتحملها المصرف وحده كونه قدم المال، في حين يكون المضارب قد خسر جهده، ما لم يكن المضارب مخالفاً أو مقصّراً.
- **التمويل بصيغة المرابحة**[35]: تقدم هذه الصيغة التمويلية للتجارة و الصناعيين الذي لا يرغبون بالاقتراض و يحتاجون الى دفعة مالية يمكن للمصرف ان يسددها لهم مع مقابل هامش ربح صغير و بالغالب تسدد بالتقسيط .
- **التمويل بصيغة الإيجار التمويلي**[36]: يقوم المصرف الإسلامي بتمويل العملية بأن يطلب صاحب المؤسسة الصغيرة من المصرف الإسلامي شراء أصل معين يتمثل في إحدى المعدات التي يحتاج إليها، بعد أن يقدم للمصرف كافة البيانات المتعلقة بهذا الأصل من مواصفاته وسعره و مصدر التوريد له أي (المورد) ثم يقوم المصرف بشرائه وتأجيره لصاحب المشروع لمدة تعادل مدة الحياة الافتراضية للأصل حسب الكتالوك.

ويعرف التأجير التمويلي[37] بأنه حق انتفاع المستأجر لهذا الأصل مع بقاء حق الملكية للمؤجر، ولا يُعطى المستأجر الحق بفسخه قبل نهاية تاريخ العقد، كما يتضمن في العادة حق المستأجر بشراء الاصل المؤجر في نهاية العقد بسعر محدد في العقد نفسه، ويتضمن في العادة هذا العقد ثلاثة أطراف هم الممول الذي يشتري الأصل و التى يرغبها المستأجر من منتجها، ومستأجر آمر بالشراء، وبائع.

- **التمويل بصيغة السّلم**[38]:تمول المشروعات الصغيرة بصيغة للسّلم منها: أن يقدم المصرف تمويلا نقدياً يحتاج إليه صاحب المشروع، على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السّلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلمّ فيه، خاصة إذا كانت منتجات منشأة صناعية أو منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازياً مع جهة أخرى ليبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع، على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.

و مما سبق نجد ان هنالك أساليب متعددة تضمن إقامة المشروعات الصغيرة و صيغ عديدة تناسب صاحب المشروع في الحصول على التمويل المناسب[39]، وقد ذكرنا منها المرابحة، والسلم، و الاستصناع ، والإيجار[40].

وبناءً على ما تم ذكره سابقاً يجب أن يكون هناك معالجة لقضية البطالة، تبدأ بوضع استراتيجيات متكاملة ومتناغمة من منظور عملي في ضوء الواقع الراهن والإمكانات المتاحة، بمعنى أنه يجب أن تعالج هذه القضية من منظور عملي تنفيذي وليس من منظور نظري (المحاضرات والندوات) ولا يعنى ذلك التقليل من أهميتها بل يجب تحويل كل ذلك إلى برامج عملية موضوعية قابلة للتطبيق في ضوء استراتيجيات وآليات للتنفيذ الفوري.

ملخص النتائج والتوصيات:

مما قدمه هذا البحث من نتائج ومعطيات، يمكن الاعتماد على عدد من صيغ التمويل فيم يخص التمويل للمشروعات الصغيرة في سورية واقتراح مصادر أخرى للتمويل.

النتائــج:

توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة في سورية تأخذ بالتزايد نتيجة المرحلة الحالية، في العقد الأخير على الأقل، وبحدود (13%). كما أن مشكلة البطالة يلازمها مشكلة أخرى وهي الفقر، وكون المشروعات الصغيرة تعتبر من أهم أدوات مواجهة هاتين المشكلتين (البطالة والفقر)، فقد تقصّت الدراسة دور صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن تفعيلها، وتوصلت إلى أنها افضل من غيرها في صيغ التمويل التقليدية، وأكثر مرونة، في الوصول إلى قطاعات واسعة لأصحاب المشروعات الفردية التي في الغالب يكون أصحابها عمال مهرة او مبدعين في اختراعات معينة، الامر الذي يجعلهم ركيزة في حل ولو جزئياً في مشكلة البطالة.

التوصيات:

بناء على ما سبق من النتائج فإننا نوصي بـ:

- إعادة دراسة السياسات الاستثمارية في سورية كونها فاتحة للبدء بتسهيل إجراءات العمل في انشاء المشروعات الصغيرة.
- تقديم التسهيلات للمبدعين وأصحاب الهمم الذين تعرضوا اثناء الحرب الى اضرار مادية وجسدية في العودة الى نشاطهم وخلق المبادرة في إعادة وتأسيس عملهم الذي تضرر كي لا يكونوا عالة على المجتمع.
- النظر في إمكانية تأسيس مصادر ومؤسسات للتمويل تكون متخصصة في المشاريع الصغيرة.
- توحيد جهود مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة العاملة في سورية، ومن أهمها البنوك الإسلامية، أو إيجاد مرجعية موحدة لها، في إطار منهجيات التمويل الإسلامي وفق القانون واحتياجاته في سوية.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، مثل الجمعيات الخيرية والاجتماعية في دعم المشروعات الصغيرة.

المراجع:

(1) ناصر، سليمان، و محسن، عواطف. **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل". 23-24 شباط/ فبراير 2011، غرداية – الجزائر.

(2) الأسرج، حسين عبد المطلب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث –8–2010، ص47–58.

(3) السميرات، بلال يوسف. **المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب**. دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (30)، العدد (2)، 2009.

(4) موسوس، مغنية، وبلغنو، سمية. **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر**. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، ص ص1091–1097،
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف –الجزائر، يومي 17 و18 نيسان/ ابريل 2006.

(5) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008. تقرير قوى العمل 2011.

(6) يسري، عبد الرحمن، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 1، 1995، ص42–44.

(7) عبد السلام، عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م، ص48.

(8) **المصارف العربية**، دراسة 5، مرجع سابق.

(9) الحسن، عرفان تقي، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1999، ص15.
وانظر: الشمني، حمزة، والحزراوي، إبراهيم، **الإدارة المالية**، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص20.

(3) قحف، منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، بحث تحليلي، رقم 13 مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، دمك، ط3، 2004، ص12.

(11) الشلهوب، صلاح بن فهد، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية**، 2007.

(12) الشلهوب، صلاح بن فهد، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية**، مرجع سابق.

(13) **المصارف العربية**، دراسة 5، مرجع سابق.

(14) حطاب، كمال، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، 2002، ص 111-113.

(15) فليح، حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص94.

(16) فليح، حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، المرجع السابق نفسه، ص95. و الخضيري، محسن أحمد، **البنوك الإسلامية**. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص29.

(17) الخضيري، محسن أحمد مرجع سابق، ص30. وكذلك: العلي، صالح حميد، **المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية**، اليمامة، بيروت، 2005، ص29. وكذلك: سلطان، محمد سعيد أنور، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص66. والحناوي، محمد صالح، وعبد السلام، السيدة عبد الفتاح، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص380، 387.

(18) منشورات البنك التونسي للتضامن، تونس، 2003.

(19) منشورات البنك التونسي للتضامن، مرجع سابق.

(20) عبد الكريم، إيهاب، **سوق الأفكار**، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، 2005، ص1.

(21) منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: Publications of SMEs in Japan – JICA 2006.

(22) أبو السيد أحمد، فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص65.

(23) علي، مدين، سوق العمل في ظل الحرب ،2011-2018، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

(24) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.

(25) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008، مرجع سابق.

(26) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.مرجع سابق.

(27) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.مرجع سابق.

(28) زكي، رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص39.

(29) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.مرجع سابق تقرير قوى العمل 2011.

(30) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.مرجع سابق تقرير قوى العمل 2011.

(31) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.مرجع سابق تقرير قوى العمل 2011.

(32) المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية 2009، قوى العمل من 2000 لغاية 2008.مرجع سابق تقرير قوى العمل 2011.

(33) خطاطبة، جميل محمد سلمان، **التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن**، رسالة ماجستير غير جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1992، ص101. كما ورد لدى: ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف. **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص11.

(34) ناصر، سليمــان، ومحسن، عواطف. **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة بالصيغ المصرفية الإسلاميــة**، مرجع سابــق، ص11-12.

(35) ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف. **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص12.

(36) ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف. **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص12.

(37) قحف، منذر "سندات الإجارة والاعيان المؤجرة" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة – 1995، ص15.

(38) ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف. **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص12.

(39) العلي، صالح حميد، **مرجع سابق**، ص293.

(40) حمود، سامي، **دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد 3، العدد 2، 1996، ص96.